ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

ملاحظات موجزة حول ندوة

"في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة: سياسة الدعم ... إلى أين؟"

الاثنين ١٠ يوليو ٢٠١٧، من الساعة السادسة وحتى الثامنة مساء

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية الندوة الثانية عشرة ضمن مجموعة ندوات "**الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة**"، وكانت هذه الندوة بعنوان " في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة: سياسة الدعم ... إلى أين؟".

المتحدث:

د. على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية

المعقب:

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:

أ. عمر مهنا، رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدث

- **الدعم هو أحد الآليات المهمة التي استخدمتها الحكومات المختلفة بما فيها الحكومات الرأسمالية لتحقيق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ولكن هناك حاجة لإعادة صياغة مفهوم الدعم في مصر للحفاظ على الحماية والرعاية معا حتى ينعم المجتمع بالإصلاحات التي تتم الآن.**

- **يمكن تقسيم أنواع الدعم المختلفة إلى دعم نقدي مقابل العيني، ودعم مباشر مقابل غير المباشر وتتمثل هذه الأنواع في الحالة المصرية كما يلي:**
  - الدعم النقدي: دعم صناديق المعاشات نظرا لفشل النموذج الحالي في تحقيق التمويل الذاتي ومواكبة الزيادات المستمرة، معاش الضمان، تكافل وكرامة، المساعدات الاجتماعية.
  - الدعم العيني: التموين سابقا، وحاليا يعتبر التموين في مرحلة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي من خلال إتاحة السلع بسعر السوق ولكن يتم شرائها من أماكن محددة بمبلغ محدد، إلا أن الخبز مازال ضمن الدعم العيني، فهو يباع بسعره الثابت رغم اختلاف التكلفة والتي من المتوقع أن تصل مع الزيادة الأخيرة إلى ٦٠ قرشا للرغيف. ويندرج كل من الدعم العيني والنقدي ضمن الدعم المباشر.
  - الدعم غير المباشر: دعم الطاقة من خلال دعم مصادر توليدها مثل دعم الكهرباء من خلال دعم السولار الذي يتم به إنتاج الكهرباء.

- **مشكلة الدعم في مصر ليست وليدة اللحظة، ولكنها نتيجة التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي منذ خمسينيات القرن العشرين**
  - موازنة الدعم في مصر قبل عام ١٩٥٤ لم تكن تتعدى ٢ مليون جنيه. ومع التوجه الاشتراكي وملكية الدولة لعناصر الإنتاج ظهرت التسعيرة الجبرية، ولكن ظل الدعم يقدم بإتاحة بعض السلع بسعر أقل من التسعيرة الجبرية.
  - مع الانفتاح الاقتصادي وملكية القطاع الخاص، بدأت الفجوة بين الأسعار الحقيقية والمدعمة في الاتساع الأمر الذي لم يقتصر على زيادة فاتورة الدعم فحسب بل أفرز تشوها للسوق ودافعا للسوق السوداء، ولعلاج الأخيرة جاء التعامل من خلال فرض الرقابة وليس معالجة التشوه.
  - تم الاستمرار في زيادة الدعم مع الإبقاء على الأسعار المدعمة ثابتة مما أدخلنا في دائرة مفرغة، فعلى الرغم من أهمية المحافظة على الحماية الاجتماعية ولكن هذا لا يعني إغفال التنافسية.

- **تحرير سعر الصرف ضاعف من تكلفة السلع المعتمدة على الاستيراد مثل الزيت والسكر، وتجاهل زيادة التكلفة سينعكس بخسائر على الشركات القابضة، وليس بالظهور في الموازنة العامة للدولة**
  - الزيادة الأخيرة في نصيب الفرد في بطاقة التموين هدفت إلى استيعاب زيادة الأسعار بعد تحرير الصرف بحيث يتم تقليل الفجوة بين سعر السوق والسعر المدعم للسلع.
  - الزيادة المقترحة كانت ٤٠ جنيه للفرد ولكن تم التوصية بزيادتها لـ٥٠ جنيه لاحتواء الزيادة الجديدة في أسعار الوقود.
  - تم الاتفاق مع اتحاد الغرف التجارية على تحميل الزيادة الجديدة في أسعار الوقود على المخابز، مع الإبقاء على سعر الخبز دون تغيير.

- **إحدى أهم مشكلات الدعم في مصر هي الرؤية المنفردة وتشتته ما بين تموين، كهرباء، تضامن، إسكان، نقل...إلخ. لذلك لابد من رؤية متكاملة للدعم تراعي احتياجات الفئات المختلفة**
  - يجب احتساب قيمة كل ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مدعمة، وتوجيهها مباشرة إلى مستحقيها.
  - هناك عدد من المسوح التي يتم الاستعانة بها لوضع نماذج اقتصادية اجتماعية يتم من خلالها تحديد خصائص الشرائح المختلفة على معايير أكثر دقة من معايير الدخل والإنفاق، وهي نماذج تتسم بالشمول والمتابعة الدورية ومحاولة زيادة الدخل.
  - أهم هذه المسوح هو مسح القرى الشامل والـ١٠٠٠ قرية الأكثر فقرا، وأخيرا التعداد السكاني الذي يتم إجراؤه حاليا
  - سوف يتم التحديث الدوري للبيانات ومعاملات النموذج، وسوف يساعد في ذلك استكمال منظومة قواعد البيانات المتكاملة.

- جاري الانتهاء من تنقية قواعد بيانات التموين، وتم الربط مع وحدات الصحة المميكنة لتحديث المواليد والوفيات في نفس وقت حدوثها.

- **هناك استراتيجية لإصلاح منظومة التجارة الداخلية، وتستهدف المرحلة الأولى زيادة القطاع المنظم بها من ١٠% إلى ٢٨% من القطاع خلال عامين.**

- **جاري العمل على تعديل قانون الرقابة على سوق المال للسماح بالبورصة السلعية.**

أهم ما جاء في التعقيبات

- لا خلاف على أهمية الإصلاح ولكن يجب استكماله بالشكل الصحيح حتى يحقق أهدافه، ويجب مراجعة الأولويات بشكل واضح وتبني منهج الشفافية.
- مطلوب رؤية متكاملة للإصلاح الاقتصادي، لذلك من الضروري تناول إصلاح الدعم في ضوء الإصلاحات الأخيرة.
- وضحت دراسة أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية عددا من الشروط المسبقة لنجاح أي برنامج إصلاحي منها:
  - البدء في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد بالتسلسل الصحيح وبحزم متوازنة ومنها توحيد قواعد البيانات، إعادة هيكلة الموازنة، وتطوير منظومة الضرائب.
  - توصيل الاستراتيجية للشعب من خلال تدابير واضحة لحماية سبل معيشتهم، والتأكيد على ما تحقق من مستقبل أفضل للمواطنين.
  - تكليف جهة محددة بمراقبة تنفيذ خطة الإنقاذ، وتقديم تقارير أسبوعية إلى السيد رئيس الجمهورية ومجلس النواب.
  - عدم إجراء أكثر من تغيير في السياسات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المواطن في نفس الوقت.
  - عدم اتخاذ أي خطوات لرفع الدعم قبل تعديل قاعدة البيانات لتحقيق الاستهداف السليم للفئات محدودة الدخل والأولى بالرعاية.
  - وجود جدول زمني واضح ومؤشرات أداء لكل خطوة.
- الحل لمشكلة الدعم ليس فقط رفع أسعار المنتجات المدعمة ولكن أيضا خفض تكلفة المنتج نفسه؛ أي تحسين كفاءة إنتاجه الاقتصادية، وهذا الإجراء كفيل وحده بخفض قيمة الدعم حتى لو لم تُمس أسعار المستهلك.
- تركز جهود الدولة على الشق الخاص برفع الأسعار أكثر بكثير من الشق الخاص بتحسين الكفاءة.
- الدعم العيني ليس بدرجة الإفادة الاقتصادية مثل الدعم النقدي، فالأخير يحمل معه تأثيرات مضاعفة نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في مصر وبالتالي إعادة تدوير مبلغ الدعم النقدي في الاقتصاد.
- ما جاء خلال الإجراءات الأخيرة هو إصلاح مالي وليس إصلاح اقتصادي، والأول هو صاحب الحظ الأكبر من الاهتمام.
- العدالة الضريبية وإدخال أصحاب المهن الحرة ضمن المجتمع الضريبي يساهم بشدة في إيجاد تمويل للدعم اللازم.

- لايزال قطاع المخابز يعاني من تسرب الدقيق المدعم، لذلك تستطيع بعض المخابز أن تبيع الخبز الحر أقل من سعر تكلفة تصنيعه الحقيقية.
- المزارعون من الفئات التي تتحمل تبعات زيادات أسعار الوقود دون وجود ما يعوضها من الإجراءات.